

250 مليون يورو مساعدات فورية للبنان لتخفيف آثار الانفجار

تصاعد مخاوف المانحين من سوء استخدام الأموال جراء تفشي الفساد السياسي ونفوذ حزب الله



سخط كبير على الحكومة

من العام 2020 مقارنة مع العام الماضي، وفق تقرير صادر عن "بلوم إنفست"، في وقت تدهورت فيه قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 80 في المئة بارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية تخطى سبعين في المئة. ودمر الانفجار 80 في المئة من مرفأ بيروت الذي تضرر عبره 70 في المئة من تجارة لبنان الخارجية. وقدرت الأضرار الناجمة عن الانفجار بمليارات الدولارات، ما يقام أزمة اقتصادية حادة يواجهها لبنان الذي يتن تحت مديونية تزيد عن 92 مليار دولار أو ما يعادل 170 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وزادت من معاناة اللبنانيين أزمة سيولة دولارية وانتهيار العملة المحلية إلى مستويات غير مسبوقة. وتوقف لبنان عن سداد ديونه الدولية اعتباراً من مارس.

أو جزءاً من روايتهم وتاكدت قدرتهم الشرائية، فيما ينضب احتياطي الدولار لدى مصرف لبنان لاستيراد مواد حيوية مدعومة كالمقح والأدوية والوقود.

توقعت خبراء بأن يشطب انفجار مرفأ بيروت المدمر نحو 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد

وفرضت المصارف منذ أشهر قيوداً على سحب الدولار ومنعت عمليات تحويله إلى الخارج، ما عقد العمليات التجارية. وتراجعت حركة حاويات البضائع بنسبة 45 في المئة في النصف الأول

85 في المئة منها، لإسبام المقح لإنتاج الخبز، في وقت ارتفع فيه سعر كيس الخبز جراء الأزمة الاقتصادية خلال الأسابيع الماضية من 1500 إلى ألفي ليرة لبنانية. وتناثرت 15 ألف طن من المقح والذرة والشعير من إهراءات مرفأ بيروت التي تضررت مع الطاحونة القريبة المقح أو ارتفاع سعره أكثر في كبيرة منها. ويقاقم تضرر الإهراءات التي تتسع لـ120 ألف طن من الحبوب، مخاوف اللبنانيين الذين يخشون منذ أشهر انقطاع المقح أو ارتفاع سعره أكثر في ظل الأزمة الحادة في السيولة، باعتبار أن هذه المادة الأساسية مدعومة من الدولة. ويتخبط لبنان في أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، وخسر عشرات الآلاف من اللبنانيين وظائفهم

ومياه، وستقدم للبنان مساعدة مالية كبيرة لكنه أحجم عن تقديم أرقام. وأضاف للصحافيين في موريتاون بولاية نيو جيرسي "لم تقدم رقماً لكنه سيكون كبيراً. علينا القيام بذلك من منطلق إنساني". ودمر الانفجار أحياء بأكملها وتسبب في تشريد 250 ألف شخص وهدم مؤسسات تجارية وأطاح بإمدادات الحبوب الأساسية. ومن المرجح أن تبلغ كلفة عملية إعادة إعمار بيروت مليارات الدولارات. ويتوقع اقتصاديون أن يشطب الانفجار ما يصل إلى 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وحتى قبل مؤتمر الأحد انهالت عروض من أجل تقديم دعم إنساني فوري شمل فرق الإنقاذ والإمدادات الطبية.

وفي مؤتمر على انعدام الثقة بين بيروت والمانحين قبل الانفجار، تعثرت محادثات بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي في ظل غياب الإصلاحات. وجاء في البيان الختامي لمؤتمر المانحين أن شركاء لبنان مستعدون لدعم النهوض الاقتصادي للبنان إذا التزم الزعماء التزاماً كاملاً بالإصلاحات التي يتوقعها اللبنانيون. ويقول لبنانيون كثيرون إن الانفجار، الذي وقع بسبب مستودع كانت مخزنة فيه كمية كبيرة من نترات الأمونيوم، سلط الضوء على استهتار نخبة سياسية فاسدة. واقترح محتجون وزارات في بيروت السبب وخرجت مظاهرات جديدة الأحد. وتسبب الانفجار في مرفأ بيروت في امتزاج أطنان من المقح والذرة المخزنة في الإهراءات مع التربة والركام بعدما دمر الانفجار الضخم جزءاً منها، ما أثار خشية اللبنانيين من انقطاع الخبز في وقت يرى فيه خبراء أنه لا حل للبلد إلا عبر المساعدات من الدوائر المنحة. ويُعد انفجار المرفأ وصول المواد الغذائية إلى بلد يستورد أكثر من

أفضت مبادرة تقديم دعم مالي إلى لبنان التي يقودها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى إقرار مساعدات دون شروط إصلاحات سياسية وذلك لتخفيف آثار انفجار مرفأ بيروت أحد أهم المراكز الاقتصادية في البلاد فيما تتعالى الأصوات المناهضة بمراقبة صرف الأموال في ظل الاتهامات للسلطات بالفساد والاستهتار.

خشية أن تكتب شيكات على بياض لحكومة يصفها شعبيها بأنها غارقة في الفساد. وتشعر بعض الدول بالقلق للنفوذ الذي تمارسه إيران عن طريق جماعة حزب الله اللبنانية. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر أن المساعدات يجب أن تكون "سريعة وكافية ومتناسبة مع احتياجات الشعب اللبناني وأن تُسلم مباشرة للشعب اللبناني، بأعلى درجات الفعالية والشفافية". واستضاف ماكرون، الذي زار بيروت الخميس، المؤتمر عبر الفيديو وحث على كلمات الافتتاحية الدول المشاركة على تنحية خلافاتها جانباً ودعم الشعب اللبناني.

وقال إن "الأمم المتحدة يجب أن تنسق الاستجابة الدولية في لبنان واشتمل عرض المساعدة على دعم إجراء تحقيق مستقل ذي مصداقية في انفجار مرفأ بيروت. ودفع الغضب الشعبي بسبب الانفجار بعض اللبنانيين إلى الدعوة لانتفاضة للإطاحة بزعمائهم السياسيين".

وقال ماكرون من منتجعه الصيفي على ساحل الريفييرا الفرنسي "دورنا هو أن نكون بجانبهم". وقال البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر أمام المؤتمر عن استعداد الولايات المتحدة لمواصلة تقديم المساعدة للبنانيين. وأضاف "دعا الرئيس إلى الهدوء في لبنان وأقر المطالب بالمشروعة للمحتجين من أجل الشفافية والإصلاح والمحاسبة". وقال ترامب في وقت لاحق إن الولايات المتحدة سترسل طائرات إضافية محملة بإمدادات طبية وأغذية

حصن بريجانسون (فرنسا) - توصل مسار المفاوضات حول خطة مساعدات للبنان لتجاوز أكبر أزمة اقتصادية في تاريخه إلى تقديم دعم مالي من مانحين دوليين دون شروط بتفويض إصلاحات سياسية ولكن وفق متابعة لصيقة لخطة الدولة طويلة المدى لمواصلة الدعم. وقال مكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن "مؤتمراً طارئاً للمانحين عقد الأحد لدعم لبنان بعد انفجار بيروت تلقى تعهدات بنحو 253 مليون يورو (298 مليون دولار) مساعدات فورية".



إيمانويل ماكرون
الأمم المتحدة يجب أن تنسق الاستجابة الدولية في لبنان

وأضاف المكتب أن تلك التعهدات لن تكون مشروطة بإصلاحات سياسية أو مؤسسية. وأشار قصر الإليزيه إلى أن تعهدات أخرى متعلقة بالدعم طويل الأمد ستعتمد على تغييرات تنفيذها السلطات اللبنانية. وتعهدت قوى عالمية خلال مؤتمر طارئ للمانحين الأحد بحشد "موارد مهمة" لمساعدة بيروت على التعافي من الانفجار الهائل الذي دمر مناطق واسعة بالمدينة، كما تعهدت بأنها لن تحتل الشعب اللبناني. وكان لبنان يعاني بالفعل من أزمة سياسية ومالية قبل انفجار المرفأ الذي وقع الثلاثاء وراح ضحيته 158 شخصاً. وطالبت الدول الأجنبية بالشفافية في ما يتعلق باستخدام المساعدات

حزمة مبادرات توسع آفاق القطاع الخاص الخليجي

وقد شملت جهود اتحاد الغرف الخليجية أيضاً إصدار تقرير متكامل حول تداعيات كورونا على القطاع الخاص الخليجي تضمن رؤية الاتحاد لكيفية التصدي للجائحة وأكثر الجهات تضرراً منها مع طرح العديد من التوصيات الهامة للتخفيف من حدة أثر هذا الوباء. كما عقد الاتحاد العديد من الاجتماعات الخاصة بإعادة هيكلة وإستراتيجيته ضمن خطة تطوير الاتحاد خلال المرحلة القادمة للقيام بدوره بشكل أوسع وأشمل في تمثيل القطاع الخاص الخليجي لتحقيق رؤيته في تعزيز وتسريع خطى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية.



سعود المشاري
أولوياتنا الأمن الغذائي الخليجي والاتحاد الجمركي

ومؤخراً، حرص الاتحاد على المشاركة الدولية والخليجية عبر اللقاءات الافتراضية، كاللقاء الذي نظمه اتحاد الصناعات الهندسية حول الفرص والتحديات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي في ظل هذه الجائحة، والندوة التوعيفية تحت عنوان التوجهات الرئيسية في الخطة الإستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي. وأعد الاتحاد استبياناً اقتصادياً حول التأثيرات الاقتصادية لكورونا على القطاع الخاص الخليجي بالتعاون مع الاتحادات والغرف الأعضاء تم رفعه على موقع الاتحاد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي ليتمكن المعنيين من أصحاب وصاحبات الأعمال بدول المجلس الوصول إليه وتعبئته وسيعقد الاتحاد بناء على مخرجاته تقريراً يقدم إلى الجهات المعنية خلال الفترة القادمة.

الرياض - قدمت دول الخليج مبادرات دعم كبيرة لتعزيز القطاع الخاص الخليجي وتوسيع آفاق القطاع الخاص، وذلك من خلال مواكبة التحديات التي فرضها الوباء، ومعالجة مختلف الفجوات لتعزيز مهارات ومكتسبات المتغيرات وبالتالى دعم مساهمتها في دفع الاقتصاد. وحرصت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية العام الجاري على مواكبة التطورات والتغيرات في الساحة الاقتصادية التي ما زالت تؤثر على الوضع الاقتصادي العالمي من بينها تداعيات فيروس كورونا. وسعى الاتحاد في النصف الأول من العام الجاري إلى التعريف بكافة التحديات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي وفي مقدمتها تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد الخليجي، وكيفية التصدي لآثارها التي ضربت أقوى الاقتصادات العالمية.

استعرض سعود المشاري الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية تأثير جائحة كورونا ورؤية الاتحاد لمواجهتها عن طريق تعاون القطاعين العام والخاص في دول المجلس، مشيداً بالحزم المحفزة التي قدمتها حكومات دول المجلس لدعم القطاع الخاص الخليجي للتصدي والحد من آثار هذه الجائحة، وبالذور والمبادرات العديدة التي أطلقتها الغرف التجارية الخليجية في ظل جائحة كورونا وبعدها. ونسبت وكالة الأنباء العمانية لسعود المشاري قوله إن "أولوية خطط الأمانة العامة المستقبلية هي الأمن الغذائي الخليجي، الاتحاد الجمركي، الاستثمارات الأجنبية، ودور القطاع الخاص كشريك إستراتيجي للقطاع العام، وأهمية العودة بحزن بعد رفع الحظر وكيفية مساهمة القطاع الخاص الخليجي في تحقيق عودة آمنة دون المساس بصحة وسلامة المواطن".

وأعلى جودة ما يساعد الشركات في تقليل المصاريف التشغيلية وزيادة الربحية والتخلص من تكاليف العمليات اليدوية. ومن جهته قال أحمد محبوب مصبح مدير عام جمارك دبي إن "العالم بعد جائحة كوفيد - 19 ليس كالعالم قبلها" مؤكداً أن تجارة المواد الغذائية بعد منصة "زادي" ستكون مختلفة تماماً عما كانت عليه قبل إطلاقها.



محمد المعلم
المنصة تحمي الغذاء من الابتكار وتقنيات العرض والطلب

ولفت إلى أن "جمارك دبي تتعامل مع المواد الغذائية بدرجة عالية من الحرص نظراً لحساسية تلك الشحنات وسرعة تعرضها للتلف"، مشيراً إلى أنه الآن عبر منصة "زادي" ستمكن المراكز الجمركية من إجراء كافة المعاملات الجمركية وتفتيش وفحص شحنات المواد الغذائية بسرعة أكبر. كما تسمح المنصة بتخطيط العمليات التشغيلية وإدارة فرق العمل الميدانية وفق إيقاع العمل في موانئ دبي العالمية وحركة الشحنات وذلك بفضل التكامل وربط الأنظمة في ما بينها. وبهذه المنصة تكون دبي التجارية قد أضافت قدرات جديدة لوابتها الذكية ذات قيمة اقتصادية لإمارة دبي ومزايا تنافسية متقدمة وتفتح إمكانات متطورة تستقطب قطاع الأعمال والتجار والخدمات اللوجستية. كما ستسهل في تعزيز استخدام منظومة الأمن الغذائي من خلال تقديم الحلول التي تضمن استقرار سوق الغذاء في دبي وتعزيز القدرة على الاستجابة الفورية لتلبية احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

دبي تطلق منصة رقمية موحدة لدعم منظومة الأمن الغذائي

أكد محمد المعلم أن "دول العالم يمكنها الآن الاعتماد على دبي في الحصول على الإمدادات الغذائية عبر قدراتها اللوجستية وخدماتها الإلكترونية المتكاملة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي محلياً وإقليمياً".

وتشمل المبادرة عمليات التفتيش الموحد في ميناء جبل علي حيث تتولى جمارك دبي عمليات التفتيش الأمني والجمركي، في حين تقوم فرق بلدية دبي بالتأكد من سلامة الأغذية دون أن يحتاج المتعاملون إلى تثبت جهودهم في التوصل والتنقل بين منصات مختلفة. وقال المهندس داوود الهاجري مدير عام بلدية دبي إن منصة "زادي" تحقق العديد من الفوائد على المدى القريب والبعيد، فعلى المدى القريب تساهم المنصة في تعزيز التكامل بين بلدية دبي وجمارك دبي لإسبام في ما يتعلق بالرقابة على الأغذية المستوردة والمصدرة والتأكد من استيفائها للمواصفات الغذائية المعتمدة بما يضمن عدم ازدواجية تقديم الطلبات. أما على المدى البعيد فتتمكّن المنصة من تسهيل الإفراج عن الأغذية المستوردة وتوحيد قنوات تقديم الخدمة بما يلي طموحات المتعاملين ويسهل إدارة الإمدادات الخارجية لتأمين المخزون الغذائي الاستراتيجي.

ويتوافق عبر منصة "زادي" طلب استيراد مواد غذائية للبيع بالسوق المحلي وكذلك لغرض إعادة التصدير وطلب تقييم منتج غذائي في المرحلة الأولى من المشروع حيث لن يحتاج المتعامل الدخول إلى عدة مواقع إلكترونية لتقديم نفس الطلب. كما لن يحتاج المتعامل إلى الذهاب إلى عدة مواقع تفتيش للشحنة حيث تتوفر منصة التفتيش الموحد للمواد الغذائية سواء تفتيش غذائي أو تفتيش جمركي. وبذلك يكون إجراء التفتيش أكثر سرعة

أطلقت دبي منصة رقمية موحدة لدعم منظومة الأمن الغذائي وذلك من خلال تسهيل عملية تصدير واستيراد الغذاء عبر موانئ دبي في خطوة تعكس رهان البلد على التقدم الرقمي للدفع الاقتصادي.

دبي - أعلنت بوابة دبي التجارية النافذة الإلكترونية الموحدة للخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود التابعة لموانئ دبي العالمية عن إطلاق منصة "زادي" الموحدة لاستيراد الأغذية، وهي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط لتسهيل عمليات استيراد وإعادة تصدير الأغذية عبر موانئ إمارة دبي. ويأتي ذلك في إطار إستراتيجية الإمارات بأن تكون من أسرع دول العالم في التعافي الاقتصادي وتوفير القدرات الذكية لها بعد جائحة كوفيد - 19، وتنفيذاً لخطةها الرامية إلى أن تصبح رائدة في تقديم كافة خدمات الاستيراد وإعادة التصدير ضمن نافذة موحدة. وتعد هذه المبادرة ثمرة جهود فريق عمل بنسبة المدينة وبلدية دبي وجمارك دبي ودي التجارية حيث يستفيد من

بالتكامل.



مبادرات تجارية أكثر مرونة